

November 2005



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر العام

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 19-26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005

بيان المدير العام في الدورة الثالثة والثلاثين
لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

السيد رئيس المؤتمر،

السيد الرئيس المستقل للمجلس،

السيدات والسادة،

واجهت المنظمة، لا بل منظومة الأمم المتحدة ككل، صعوبات جمة في الفترة المالية التي شارفت على نهايتها. فكان لا بد من جهة الاستجابة لطلبات المساعدة الطارئة ومواجهة التهديدات على المدى الأطول على صعيد الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى مواجهة تحديات عالم في طور التحوّل، كل شيء فيه على المحك، بما فيها طريقة عمل منظماتنا.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات، وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.fao.org

التحديات الناجمة عن حالات الطوارئ المستجدة

مع نهاية عام 2004، شهد العالم أسوأ كوارث طبيعية في القرن الماضي. فأمواج المد العملاقة أو التسونامي أودت بحياة ما يزيد على 230 000 نسمة في آسيا وفي الساحل الشرقي لأفريقيا وأطاحت بسبل معيشة آلاف المنكوبين.

واستجاب المانحون بسخاء عظيم لنداء الأمم المتحدة. حيث تمت الموافقة على تخصيص 59.4 مليون دولار أمريكي للأنشطة التي تنفذها المنظمة وبلغت الوعود 18 مليون دولار أمريكي. وعلى سبيل المثال، جرى توزيع مدخلات زراعية بقيمة 1 230 000 دولار أمريكي استفاد منها 30 000 شخص في إندونيسيا. وفي سري لانكا، أصلح 2 800 مركب صيد و2 720 محرّكاً ووزعت معدات للصيد بلغت قيمتها 3.2 مليون دولار أمريكي. وفي الأشهر المقبلة، ستنبص جهود المنظمة على برنامج مشترك بين القطاعات للنهوض بسبل معيشة سكان الساحل الذين يعتمدون على الزراعة والصيد لكسب رزقهم.

وقبل أن يعيث التسونامي فساداً، ضرب أسوأ إعصار في السنوات العشر الأخيرة منطقة الكاريبي مخلّفاً وراءه أضراراً جسيمة في البنى الأساسية وفي عوامل الإنتاج. فجنّدت المنظمة على إثر ذلك أكثر من 7 ملايين دولار أمريكي لمساعدة البلدان المتضررة، منها 2.4 مليون دولار أمريكي من مواردها الخاصة. وتقدّم المنظمة الدعم هذا العام أيضاً لخمسة بلدان متضررة من أعاصير إملي ودينس وستان التي قضت على المدخلات الزراعية للأسر الأكثر تضرراً.

وقبل وقت قصير من الآن، أودى الزلزال الذي ضرب شمال باكستان بحياة أكثر من 70 000 نسمة، وأدى إلى إصابة الآلاف بجروح وأصبح 3 ملايين من دون مأوى بعدما دمّرت مدن وقرى بكاملها وفقد السكان سبل معيشتهم. وتقدّر الخسائر في القطاع الزراعي بنحو 440 مليون دولار أمريكي. وأطلقت المنظمة نداءً لتأمين مبلغ 25 مليون دولار لمساعدة المزارعين على استئناف نشاطهم وقد تبرّعت بمبلغ 440 000 دولار من مواردها الخاصة.

وبالانتقال إلى أفريقيا، فقد عانى عدد من المناطق من جديد من الجفاف ومن قلة المحاصيل. وتفعّل المنظمة مشاركتها في أنشطة التأهيل خلال النزاعات وبعدها في أفريقيا والشرق الأدنى، ولا سيما في السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق. كما تهدف أنشطة المنظمة إلى التخفيف من حدة تأثيرات فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في أفريقيا الجنوبية خاصة من خلال المدارس الحقلية للمزارعين والحياة الريفية الموجهة إلى الأيتام الصغار.

وتميّزت سنة 2004 بتفاجم الجراد في شمال وغرب أفريقيا رغم الإنذارات التي وجهتها المنظمة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2003 وكانت لها تأثيرات حادة على المحاصيل في بعض البلدان. إلا أنّ المنظمة نجحت في مساعدة 18 من البلدان التي انتشر فيها الجراد الصحراوي على إطلاق حملات مكافحة بفضل التعبئة الواسعة في

صيف 2004 ودعم المانحين أيضاً. وأمكن نتيجة لذلك معالجة 13 مليون هكتار من الأراضي. وشارك 600 خبير تقريباً في أحد برامج التدريب. ومنذ بداية أزمة الجراد الصحراوي، جرى تأمين ما مجموعه 74.8 مليون دولار أمريكي، 6.3 ملايين منها من الموارد الخاصة للمنظمة.

ومنذ فبراير/شباط 2004، تتصدّر المنظمة الإجراءات الرامية إلى ردع تقدّم إنفلونزا الطيور الممرضة للغاية. وفي آسيا، قضى أكثر من 140 مليوناً من الطيور أو أتلقت وتقدّر الخسائر الاقتصادية لقطاع الدواجن وحده بأكثر من 10 مليارات دولار أمريكي. وقد اكتشفت مؤخراً بؤر جديدة في وسط آسيا وفي أوروبا والشرق الأدنى.

وتتفق المنظمة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان على اعتبار أن أنجح طريقة للوقاية من انتشار الوباء هي عن طريق التحكم ببؤر إنفلونزا الطيور عند المصدر في المزارع في موازاة اتخاذ إجراءات وقائية. واستكمالاً للاجتماع الذي عقد مؤخراً في جنيف في مقرّ منظمة الصحة العالمية، يجري العمل الآن على إعداد برنامج عالمي يمتدّ على ثلاث سنوات وتقدّر قيمته بنحو 500 مليون دولار أمريكي لاتخاذ إجراءات كفيلة بردع تقدّم المرض وتمنع تحوّل الفيروس وتكيفه مع الإنسان.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول 2004، أنشئ مركز طوارئ لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومؤازرة عمل المنظمة في هذا الميدان. ويعمل المركز بإدارة المسؤول الأول عن الخدمات البيطرية في المنظمة ويطبّق الخطوط التوجيهية لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.

الأنشطة الرئيسية في الفترة المالية 2004-2005

بالانتقال إلى الأمور الإيجابية، نأمل في أن تتمكّن المنظمة والمجتمع الدولي ككل من الإعلان سنة 2010 عن استئصال الطاعون البقري الذي عاث فساداً في الماشية وفي الحيوانات البرية في أوروبا وأفريقيا. وبعد خمسين سنة من الجهود المكثفة، لم تبقَ على ما يبدو سوى بؤرة واحدة من بؤر الطاعون البقري في القرن الأفريقي. لكن هذا لا يعني الاطمئنان تماماً ما لم يستأصل كلياً هذا المرض الذي ينتشر بسرعة هائلة.

وفي موازاة الزيادة المطردة في أنشطة الطوارئ، أوليت عناية خاصة هذا العام لدور المنظمة باعتبارها منظمة معارف في مجالات اختصاصها. وقد أجريت دراسة لمعرفة أفضل سبل تفعيل هذا الدور ووضعت استنتاجاتها في الحساب عند إعداد مقترحات الإصلاح في المنظمة. وهي تقضي بترشيح المعارف التي اكتسبها الخبراء والفنيون في كل مصلحة من المصالح وفي المكاتب الإقليمية وفي المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث في الدول الأعضاء من خلال جمع المعلومات ومعالجتها كي يسهل الاطلاع عليها. لذا باشرت مختلف الوحدات في الأشهر الأخيرة عملية حصر شاملة بحسب الأولويات لمهارات الخبراء في المنظمة وشركائها.

وتحسّن بشكل ملحوظ في السنتين الماضيتين الحصول على الإحصاءات وعلى البيانات الفنية في المنظمة بفضل تحسّن تنسيق توليد المعلومات ونشرها عن طريق المركز العالمي للمعلومات الزراعية (وايسنت). ويُعتبر موقع المنظمة على الإنترنت إحدى أكبر قواعد البيانات المدمجة في العالم حيث يبلغ المتوسط الشهري للاتصالات به 85 مليوناً والصفحات المحمّلة منه 16 مليون صفحة. وهو سيصبح عما قريب أداة لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات الزراعية.

وإدراكاً منها للطاقات الكامنة في التقانات الرقمية لتخطي العقبات التي تحول دون حصول سكان الريف على المعلومات والمعارف، أطلقت المنظمة عام 2004 برنامجاً استراتيجياً لردم الفجوة الرقمية في المناطق الريفية.

وفي هذا الإطار، لا بد من مواصلة دمج الاتصالات في خدمة التنمية ضمن برامج المنظمة. وبالفعل، تستضيف المنظمة، بالتعاون مع البنك الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2006، المؤتمر العالمي الأول عن الاتصالات في خدمة التنمية الذي سيبحث في سبل زيادة فرص حصول السكان في الريف على المعلومات وعلى التقانات الحديثة.

وفي ما يتعلق بزيادة المعارف الخاصة بالاستثمارات، ساهم مركز الاستثمار في المنظمة خلال الفترة المالية في إطلاق مبادرتين جديدتين هما: *الإطار العالمي للمانحين لدعم التنمية الريفية* وهو أداة اتصال لتوعية المانحين بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وشبكة المؤسسات المالية EastAgri لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بغرض تحفيز الاستثمارات في الزراعة وفي الصناعات الزراعية من خلال تبادل المعارف وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وعقد مشاورات بالنسبة إلى السياسات.

وتقضي إحدى مهام المنظمة باعتبارها منظمة معارف بإدارة المعلومات على المستوى العالمي ونشرها من ثمّ على المستوى المحلي، مثلاً من خلال أنشطة نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أو أيضاً اتفاقية روتردام بشأن إجراءات الموافقة المسبقة.

وتتمّ مؤخراً توسيع نطاق الشقّ الخاص بالجراد الصحراوي في نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود بحث أصبح يشمل أفريقيا الغربية والشمالية الغربية، في حين يشمل حالياً شقّ "النباتات" مجموعة أكبر من الآفات النباتية العابرة للحدود.

ولا تزال الأمراض الحيوانية العابرة للحدود تطرح مشاكل: الحمى القلاعية في آسيا وفي أمريكا، وطاعون الخنازير والالتهاب الرئوي البلوري المعدى في الأبقار في العديد من المناطق الأفريقية. وأشار في هذا السياق إلى المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بعنوان "الإطار العالمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود" والقائمة على تفعيل الخدمات البيطرية وزيادة القدرات القطرية من خلال الشراكات بين بلدان الشمال والجنوب من جهة وبلدان الجنوب من جهة أخرى، إلى جانب المراقبة ونظم الإنذار والتدخل السريع والشبكات الإقليمية، من أجل تحديد التدخلات بشكل أفضل وزيادة المعارف.

وواصلت المنظمة مساعدة البلدان النامية على الاستفادة بشكل كامل من تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات بغية تحسين الإنتاج والحد من مخاطر مبيدات الآفات على صحة الإنسان وعلى البيئة.

ولا يزال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة يعتبر قاعدة بيانات فريدة من نوعها ومحدّثة باستمرار عن الأمن الغذائي على المستوى العالمي والإقليمي والقطري والدولي. وسوف تُستخدم في القريب العاجل طرق مبتكرة لجمع المعلومات وتحليلها وعرضها ونشرها. ويعمل النظام بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومع الجهات المانحة والمؤسسات القطرية لتحسين طرق تقييم الاحتياجات الغذائية.

وبعد جهود مكثّفة استمرّت سنتين بمشاركة فاعلة من الأعضاء في المنظمة ومن المنظمات غير الحكومية، اعتمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي مجموعة "خطوط توجيهية طوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري". وهذه الخطوط التوجيهية التي ترد في وثيقة المعلومات C 2005/INF/11 وافق عليها المجلس بالإجماع في يونيو/حزيران 2004. ويقضي الرهان حالياً بتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية. ومع أنها مكتملة نسبياً، ينبغي العمل على بلورتها كي يتسنى تطبيقها بشكل ملموس، خاصة للنظر في تأثيراتها على السياسات والمؤسسات والتشريعات. وتحقيقاً لهذا الهدف، أنشأت المنظمة وحدة جديدة أمكن تعزيز قدراتها بدعم من المانحين.

وشكّل دخول المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة حيّز التنفيذ في 2004/6/29، تأكيداً جديداً على الاهتمام العام في صيانة تلك الموارد واستخدامها على نحو مستدام. وقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال إنشاء الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي الذي يؤدي دوراً ريادياً في مجال صيانة المجموعات لدى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والبلدان النامية.

وكانت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وافقت في دورتها العادية العاشرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 على جدول زمني لوضع الصيغة النهائية من أول تقرير عن حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم. وبحسب الجدول الزمني، من المقرر أن تعرض النسخة الأولى من التقرير على الهيئة عام 2006 لدراستها.

ومع بدء سريان اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية والمبيدات الخطيرة التي تدخل في التجارة الدولية، أنيطت وظائف الأمانة للاتفاقية لكل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في سبتمبر/أيلول 2004، أضيفت 14 مادة كيميائية جديدة إلى إجراء الموافقة المسبقة. وتقدّم المنظمة المساعدة الفنية إلى البلدان للمصادقة على الاتفاقية وتطبيقها، بالتعاون الوثيق مع مكاتبها الإقليمية. وفي سبتمبر/أيلول 2005، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية 100 طرف، أي بزيادة أكثر من 25 في المائة مقارنة مع السنة الفائتة.

ولا يزال برنامج التعاون الفني المحرّك الأساسي للمساعدة الفنية للدول الأعضاء. وقد وصلت المبالغ الموافق عليها إلى 77.6 مليون دولار أمريكي عام 2004 ومستوى التنفيذ إلى 70.3 مليون دولار أمريكي وهو أعلى مستوى منذ أن بدأ تنفيذ البرنامج.

ودرست لجنة البرنامج، بطلب من المجلس، اقتراحات الأمانة لتدعيم الإطار التشغيلي للبرنامج وسياساته. وقد وافق المجلس لتوّه على هذه الاقتراحات. فبات الهدف الاستراتيجي للبرنامج جلياً ورسمياً، ألا وهو المساهمة بشكل مباشر في تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة بتخفيض عدد الجوع والفقر إلى النصف بحلول عام 2015 على أبعد تقدير. لذا، سوف يكون هناك حرص خاص على توزيع موارد برنامج التعاون الفني لصالح البلدان التي هي بأمرس الحاجة إليها، أي البلدان الأشدّ معاناة من الجوع ومن انعدام الأمن الغذائي والفقر.

وفي السياق نفسه أيضاً، لا زال البرنامج الخاص للأمن الغذائي ينمو أكثر فأكثر من خلال برامج إقليمية لا سيما بفضل دعم برنامج التعاون بين بلدان الجنوب. وقد أبرم، حتى الساعة، 36 اتفاق تعاون بين بلدان الجنوب وباشر 625 خبيراً وفتياً عملهم في الميدان.

وشهد البرنامج تغييرات نوعية وكمية في الفترة 2004-2005 بحسب توصيات فريق التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي عام 2002. فقد أصبح نافذاً في 105 بلدان وهو في طور التحول إلى برنامج قطري في أكثر من 40 بلداً. كما نجح البرنامج في تعبئة ما يزيد على 770 مليون دولار أمريكي، يأتي أكثر من نصفها من الميزانيات القطرية للبلدان النامية نفسها، ومعظمها على شكل ترتيبات في إطار حسابات الائتمان الأحادية مع المنظمة.

وعلى المستوى الإقليمي، ساعدت المنظمة 20 من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية على إعداد استراتيجيات للأمن الغذائي تتمحور حول تنمية التجارة داخل الأقاليم وخارجها، لا سيما من خلال تعزيز القدرة على تطبيق تدابير الصحة ومواصفات الدستور الغذائي.

وأمكن من خلال برنامج تليفود تنفيذ أكثر من 2000 من المشاريع الصغيرة تبلغ ميزانيتها المتوسطة 7000 دولار أمريكي في 127 بلداً. كما يسرني أن أبلغكم أنّ الحفل الساهر الذي أقيم في أسبانيا لبرنامج تليفود بمناسبة يوم الأغذية العالمي، بلغت التبرعات فيه رقماً قياسياً تخطى 2 300 000 يورو، خاصة بفضل الاتصالات الهاتفية لأكثر من 70 000 متبرّع.

ورغم القيود على الميزانية في الفترة المالية الراهنة، واصلت المنظمة الاستثمار في تقانات المعلومات الجديدة وفي التطبيقات المعلوماتية في مجالي المالية والموارد البشرية، وهو شرط لازم لنجاح اللامركزية وتدابير زيادة الكفاءة. كما

تجدر الإشارة إلى الاستثمارات من جانب الحكومة الإيطالية لتحديث المكتبة والتي بلغت قيمتها 20 مليون يورو. وانتهاز هذه الفرصة لأشكر البلد المضيف الذي لطالما غمر المنظمة بسخائه.

التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة

تابعت المنظمة توثيق عرى التعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. فقد أصدرت مرة جديدة المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بيانات مشتركة في مارس/آذار وفي يوليو/تموز 2005 في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تأييداً للهدف الإنمائي الأول للألفية المتعلقة بالتنمية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أطلع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي على آخر المعلومات عن "الأزمة الغذائية في أفريقيا". كما عرضت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على المجلس التدابير المتخذة لمواجهة إنفلونزا الطيور.

وفي أعقاب التقييم المستقل لأنشطة جماعة العمل المشتركة بين المنظمات بشأن نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في الفترة 2003-2004، كان هناك إجماع على أن تلك النظم لا تزال تلعب دوراً حاسماً في مجال مكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر. كما شدد التقييم على ضرورة أن تزيد المؤسسات المختلفة المشاركة في جماعة العمل التزاماتها. أما ممثلي الجهات المانحة، فقد أبدوا رغبتهم في مساندة مشروع موسّع ومشارك بين المنظمات يتعلّق بنظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، بإشراف منظمة الأغذية والزراعة.

وتتابع هيئة الدستور الغذائي من جهتها التوصيات الصادرة عن التقييم العمق الذي خضعت له عام 2002 بغية ترشيد عملية وضع المواصفات وجعلها أقرب إلى احتياجات البلدان وإلى التطلّعات المتنامية للمستهلكين في العالم أجمع. وبما أن الدستور الغذائي برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فهو أبلغ مثال على التعاون بين المنظمات. ولا يزال يعتبر في يومنا هذا أحد الأجهزة المعنية بوضع المواصفات الأكثر شفافية ومشاركة. فهو يشكل منتدى دولياً حقيقياً يحاول من خلاله أصحاب الشأن، وفي طليعتهم المجتمع المدني، التوصل إلى توافق في الآراء.

وعام 2003، كان المؤتمر قد طلب تكثيف المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة تحوّل كي تتمكن لها المشاركة في المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة الدولية. ومن بين الإجراءات الكثيرة المتخذة بهذا الصدد، عقدت سبع حلقات عمل تناولت مسائل فنية كانت مجدداً محور البحث في مفاوضات الاتفاق الإطار في منظمة التجارة العالمية في أغسطس/آب 2004. وشارك في حلقات العمل نحو 300 ممثل عن 120 بلداً نامياً.

وأخيراً، يمثل التحالف الدولي ضد الجوع، الذي يستند إليه 22 تحالفاً قطرياً، واحداً من مجالات التعاون التي تجلى فيها التزام ملموس ليس مع شركائنا هنا في روما فحسب، بل أيضاً مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال مكافحة الجوع والفقر. وهناك تحالفات مماثلة في مراحل تطورها الأولى في 21 بلداً آخر بينما أبدى 49 بلداً اهتمامه بوجود آلية من هذا النوع. وقد أنشأ التحالف الدولي ضد الجوع موقعاً خاصاً به على الإنترنت لإعطاء المعلومات اللازمة عن التزامات كل بلد وما أحرزه من تقدم في مجال مكافحة الجوع.

أنشطة اللجان الفنية الرئيسية

أود أن أتوقف الآن بسرعة عند أنشطة اللجان الفنية التي عقدت اجتماعات لها هذا العام. فقد لاحظت لجنة الأمن الغذائي العالمي بقلق، في دورتها الحادية والثلاثين في مايو/أيار الماضي، التقدم البطيء باتجاه تخفيض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015. وإذا استمر العمل على وتيرته الحالية، لن يكون بالإمكان تحقيق هذا الهدف قبل عام 2150. وتفيد آخر التقديرات أن 852 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية من بينهم 815 مليوناً في البلدان النامية و28 مليوناً في البلدان التي تمر في مرحلة تحوّل و9 ملايين في البلدان الصناعية.

وتصدّرت جدول الأعمال الدولي أعمال الدورة الخامسة والستين للجنة مشكلات السلع واللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض والتي تناولت مسائل تتعلق بالمعونة الغذائية، وذلك مع اقتراب موعد انعقاد الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وأثنت لجنة الزراعة في دورتها التاسعة عشرة على الاقتراح المقدم إلى المنظمة لعقد مؤتمر دولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية عام 2006 واقترح حكومة البرازيل استضافة هذا المؤتمر في مارس/آذار المقبل. وستكون هذه مناسبة لتسخير الجهود الدولية في سبيل زيادة فرص حصول المحرومين على الأراضي وعلى خدمات الدعم.

وهيمن شبح التسونامي على أعمال الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. فقد شددت اللجنة بنوع خاص على الدور الحيوي للتنسيق الذي يجدر بالمنظمة أن تضطلع به في مجال الإغاثة. ووافقت اللجنة على الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل للنهوض بسبل معيشة الصيادين وتأهيل قطاع تربية الأحياء المائية.

وأعقب دورة لجنة مصايد الأسماك اجتماع وزاري عن مصايد الأسماك شارك فيه 121 وزيراً أو من يمثلهم. وأصدروا في نهاية الاجتماع إعلان روما عن مصايد الأسماك والتسونامي وإعلان روما عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

وسبق الدورة السابعة عشرة للجنة الغابات الاجتماع الوزاري الثاني بشأن الغابات بمشاركة 45 وزيراً و90 من رؤساء مصالح الغابات و700 مشارك يمثلون 127 بلداً و30 منظمة. واعترف الاجتماع بالدور الريادي الذي يجدر

بالمنظمة أن تؤديه في إطار الترتيبات الدولية المستقبلية الخاصة بالغابات والشراكة التعاونية في القطاع الحرجي وتعزيز اللجان الإقليمية للغابات، فضلاً عن الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها.

واعترفت لجنة الغابات من جهتها بأن الحرائق تشكل تهديداً خطيراً على الإدارة المستدامة للغابات ودعت منظمة الأغذية والزراعة إلى التعاون مع شركائها للتوصل إلى مدونات ممارسات مرنة لتحسين التدابير الوقائية والتدخلات في حال اندلاع حرائق في الغابات.

وبحسب آخر التقديرات للموارد الحرجية، كانت الخسارة الصافية من الموارد الحرجية في السنوات الخمس الأولى من الألفية الجديدة أدنى بنسبة 20 في المائة من تلك المسجلة في العقد المنصرم. لكن الواقع أيضاً أن إزالة الغابات وتحويلها إلى أراض زراعية يتواصل بوتيرة مخيفة. ومعلوم أن أكثر من 25 في المائة من سكان العالم يعتمدون إلى حد كبير على الغابات لتأمين سبل معيشتهم، أي ما يعادل 1.6 مليار نسمة يعيش 1.2 ملياراً منهم في البلدان النامية. لكن لحسن الحظ أن الكثير من البلدان بذلت جهوداً مضيئة في مجال التشجير وتأهيل المساحات الخضراء أمكن من خلالها احتواء الاتجاهات السلبية إلى حد كبير.

الأنشطة الرئيسية على المستوى الإقليمي

في ما يتعلق بأنشطة المنظمة على المستوى الإقليمي، وبعدما أقر رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأفريقية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مابوتو في يونيو/حزيران 2003، وعلى ضوء الالتزامات التي تمخضت عنها هذه المناسبة والمتمثلة بزيادة نصيب الزراعة والتنمية الريفية من الميزانية إلى 10 في المائة في غضون خمس سنوات، تتعاون المنظمة مع الأطراف الأخرى للتوصل إلى آلية متابعة في الميزانية يمكن من خلالها تقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان. وفي سياق ترجمة الالتزامات التي نصّ عليها إعلان مابوتو على شكل إجراءات ملموسة، ساعدت المنظمة 51 بلداً أفريقياً بطلب منها على إعداد خطط استثمار قطرية متوسطة الأجل وعلى تحديد مواصفات مشاريع الاستثمار القابلة للتمويل. وقد جرى بالفعل إعداد خطط متوسطة الأجل في 30 بلداً ومواصفات 123 مشروعاً.

وإني أدعو البلدان الأفريقية إلى دمج هذه العملية ضمن خطط التنمية القطرية لديها بدعم من الجهات المانحة وبما يضمن تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وكان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي قد درس ما أحرز من تقدم في هذا الشأن في يوليو/تموز 2005. وعرض مصرف التنمية الأفريقي والمنظمة في هذه المناسبة تقريراً مشتركاً تناول الركيزتين الأساسيتين في البرنامج الشامل أي: التحكم بالمياه وتأهيل البنى الأساسية.

وفي منطقة الكاريبي، سعت المنظمة جاهدة إلى تأمين الاستثمارات وباشرت بنوع خاص بمساعدة الحكومات على توسيع نطاق برامجها القطرية من أجل زيادة تنافسية القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي. وانطلاقاً من تجربة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد)، سوف يعدّ كل

بلد من البلدان برنامج استثمار قطري متوسط الأجل للقطاع الزراعي بالتشاور مع جمع أصحاب الشأن، يلي ذلك تحديد مواصفات مشاريع الاستثمار القابلة للتمويل.

وفي أمريكا الوسطى، تركزت مساعدات المنظمة على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تنفيذ برنامج إقليمي للأمن الغذائي إلى جانب برامج قطرية في أربعة بلدان.

وفي جنوب المحيط الهادي، نفذت المنظمة برنامجاً إقليمياً للأمن الغذائي تساهم الحكومة الإيطالية بتمويله بمقدار 4.5 مليون دولار أمريكي وتستفيد منه 14 من الدول الجزرية الصغيرة. ويهدف البرنامج إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والتسويق والتجارة في الإقليم. وتحضيراً للاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ في شهر ديسمبر/كانون الأول 2005، كثفت المنظمة مساعداتها إلى الدول الأعضاء، وفي طليعتها البلدان الأقل نمواً في آسيا والمحيط الهادي، من أجل تعزيز قدراتها في المفاوضات التجارية وزيادة قدرتها التنافسية في مجالي الإنتاج والتسويق. كما تعمل المنظمة بشكل وثيق مع مصرف التنمية الآسيوي لتعبئة الموارد اللازمة لمكافحة الفقر والأمراض الحيوانية. كذلك ساعدت المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي على تصميم برامج إقليمية للأمن الغذائي.

وفي الشرق الأدنى، استفاد 11 بلداً من الدعم في مجال تصميم الاستراتيجيات القطرية للتنمية الزراعية وتطبيقها. كما شمل الدعم المقدم إلى عدد من البلدان إعداد استراتيجيات قطرية وخطط عمل للموارد المائية وصياغة مشاريع لتحسين التحكم بالمياه في القطاع الزراعي. كما ساعدت المنظمة السودان على إيجاد حلول لمشكلة الحصول على الأراضي في حقبة ترسيخ السلام التي تشهدها البلاد. كذلك ساعدت على تقييم حالة الأغذية والتغذية في كل من العراق والصفة الغربية وقطاع غزة.

برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 ومقترحات الإصلاح

تتمثل إحدى أبرز مهام المؤتمر في إقرار برنامج العمل والميزانية للفترة المالية المقبلة. وترد مقترحاتي في وثيقة تقع في مجلدين. وتعتمد الوثيقة الرئيسية نهجاً تقليدياً من دون تعديلات هامة في البرامج والهيكل. وتتضمن الوثيقة ثلاثة تصورات بناء على طلب الأجهزة الرئاسية: نمواً حقيقياً صفرياً يحافظ على القوة الشرائية واقتراح نمو حقيقي بحدود 2.5 في المائة في السنة وتصور نمو إسمي صفري يوازي تخفيضاً حقيقياً قدره 5.7 في المائة.

وكان المؤتمر قد وافق في دورته السابقة على ميزانية قدرها 749.1 مليون دولار أمريكي للفترة 2004-2005، أي بارتفاع إسمي هام مقارنة مع الفترة المالية السابقة لكن من دون إتاحة الموارد الكافية لإبقاء البرنامج عند نفس المستوى. فكان لا بد مرة بعد من إجراء تخفيضات في البرنامج بلغت 51 مليون دولار أمريكي، ما استدعى إعداد نسخة منقحة من برنامج العمل والميزانية للفترة 2004-2005. وقد وافقت عليها لجننا البرنامج والمالية في مايو/أيار 2004. وبُذِل ما أمكن من جهود للحد قدر المستطاع من تأثير هذا التخفيض في الموارد على أهم أولويات الأعضاء في المنظمة؛

غير أن ذلك فرض التحلي عن عدد لا بأس به من النتائج المرجوة. ولسوء الحظ أن هذه العملية أدت أيضاً إلى إلغاء 232 وظيفة دائمة، 89 في الفئة الفنية و143 في فئة الخدمات العامة. وجرى ذلك طبقاً للترتيبات المعهودة وبالتعاون مطلق مع نقابات الموظفين وفي ظل الاستفادة من إمكانات إعادة توزيع الموظفين كافة ومن إمكانية استخدام قسم من متأخرات الاشتراكات.

وأقترح في المجلد الثاني المعروض عليكم (الضميمة إلى برنامج العمل والميزانية) مقترحات شاملة لتدعيم قدرات المنظمة كي تتمكن من مواجهة التحديات التي تعترضها ومن الاستجابة بصورة أفضل لطلبات الأعضاء فيها. وكانت لجنتنا البرنامج والمالية أول من قام بدراسة مقترحات الإصلاح. ويأتي إعداد الضميمة استجابة لطلبهما بالحصول على إيضاحات إضافية.

والضميمة، وكذلك وثيقة المعلومات بعنوان "إصلاح المنظمة - رؤية للقرن الحادي والعشرين"، تشرحان الأسباب التي تجعل التغيير ضرورياً في هذه الحقبة الحرجة بالذات من تاريخ المنظمة. وقد انتهزت كل ما أتيج لي من فرص كي أشرح لمثلي الدول الأعضاء وللموظفين أيضاً الأسباب التي تحتم على المنظمة التحرك فوراً لزيادة كفاءتها وفعاليتها.

ولا بد أولاً من مراعاة التطورات التي شهدتها منظومة الأمم المتحدة والطلب المتكرر الذي تجدد خلال مؤتمر القمة العالمي عام 2005 للمضي قدماً في عملية الإصلاح التي بدأت قبل بضع سنوات. ولم يكن باستطاعة المنظمة أن تقف مكتوفة الأيدي بل كان لا بد لها من أن تضع في الحسبان إجراءات التنسيق والتوحيد التي تضمنها إعلان باريس عن كفاءة المساعدات الإنمائية التي صدرت في مارس/آذار 2005.

وكان لا بد أيضاً من إعادة تركيز البرامج والأنشطة حول الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية وفي طليعتها الهدف الأول المتمثل بالحد من الجوع والفقر. وهذه هي حصيلة الدراسة التي أجريت في بداية عام 2005 لمجمل برامج المنظمة استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية وإلى عملية الإصلاح في الأمم المتحدة والذي عرض على هامش الدورة الأخيرة للجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2005.

وعليه، فإنه يجدر بالمنظمة أن تعزز دورها الاستشاري للحكومات وأن تساهم في آليات التنسيق على المستوى القطري، لا سيما المحصلات المشتركة بين البلدان والخطط الإطارية للأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنمائية، إلى جانب نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

كما يجدر بها توثيق شراكاتها مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة من خلال إعداد برامج مشتركة على غرار الدستور الغذائي والإدارة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو برنامج التعاون مع البنك الدولي.

فكان لا بد من أن تبرز في طرق العمل نتائج الدراسة المفصلة عن دور المنظمة بوصفها منظمة موكلة بجمع المعارف وتحليلها ومعالجتها ونشرها ونقلها وتطبيقها.

وقد حتمّ هذا أيضاً مراعاة استنتاجات مجموعة من الدراسات وعمليات التقييم، لا سيما التقييم المستقل للامركزية، والتي أجمعت على أنّ عملية اللامركزية التي بدأت عام 1994 لم تأت بعد ثمارها المرجوة.

وكان من الضروري في الختام مراعاة مختلف توصيات مراجع الحسابات أو المفتش العام لزيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف.

أما بالنسبة إلى مضمون الإصلاح، فالهدف منها هو تركيز البرامج والأنشطة على المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة مقارنة وأذكر منها على وجه الخصوص:

- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي طليعتها الحد من الجوع والفقر في المناطق الريفية. وهذا هو تحديداً الهدف الذي يسعى إليه البرنامج الخاص للأمن الغذائي على المستويين القطري والإقليمي وهو يتضمّن بوجه خاص الاستثمار في التحكم بالمياه وفي البنى الأساسية، فضلاً عن تحويل المنتجات وتجهيزها وتسويقها. كما ينشط البرنامج في مجال المساعدة على استعادة القدرات الإنتاجية بعد الكوارث والوقاية منها والحد من تأثيراتها.
- تبادل المعارف ونشرها من خلال تطوير شبكات المعارف المتخصصة واستقصاء المعلومات عن أفضل الممارسات؛
- أنشطة الترويج للقطاع الزراعي ومكافحة الجوع والفقر، وبخاصة من خلال إقامة تحالفات ضد الجوع؛
- حماية المستهلك عبر تطبيق مواصفات للجودة ولسلامة الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.

كما يُقصد من هذه الإصلاحات تيسير وتفعيل العمل المتعدد التخصصات بالنسبة إلى قضايا وبرامج أفقية مثل تدعيم القدرات، المساواة بين الجنسين، الموارد الطبيعية، التغيرات المناخية، التنمية المستدامة، والأبحاث والإرشاد.

وسيُحافظ طبعاً على الأولويات التي أقرّ بها الأعضاء وستعزز أيضاً. وفي طليعتها مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وتطبيق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام بشأن المبيدات والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فضلاً عن الحق في الغذاء والدستور الغذائي ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. كما تولى عناية خاصة لتنمية تربية الأحياء المائية والإدارة المستدامة للغابات وللأرصدة السمكية وحمايتها.

ومن الأهداف الأخرى التي يطمح إليها الإصلاح تكييف الهياكل مع البرامج الرئيسية. وستواصل المصالح الموجودة في روما العمل على إيجاد حلّ للمشاكل العالمية وجمع المعلومات ومعالجتها. بينما سيتيح إنشاء مصلحتين جديدتين العمل أفقياً وخلق تفاعلات جديدة وتشجيع العمل المتعدد التخصصات. كما أنهما ستفعلان دور المنظمة في استقصاء المعلومات وإدارتها وتوزيعها، خاصة في ما يتعلق ببناء قدرات البلدان والأقاليم. وستعملان أيضاً على تشجيع قيام شراكات وتحالفات.

وسيتّم تعزيز اللامركزية للموامة بقدر أكبر بين اختصاصات المنظمة وخدماتها للبلدان الأعضاء، حيثما تدعو الحاجة، وذلك طبقاً لتوصيات التقييم المستقل عن اللامركزية:

- تحقيقاً لذلك، سيتمّ تشكيل فرق متعددة التخصصات على مستوى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي تتولى تقديم الدعم الفني ودعم الاستثمارات فضلاً عن المشورة في مجال السياسات؛
- كما سيحظى ممثلو المنظمة بسلطات أوسع وبإمكانية الحصول المباشر على الموارد التشغيلية اللازمة. فيشاركون بالتالي بصورة مباشرة في أنشطة المساعدة بالتعاون الوثيق مع فرق الأمم المتحدة في مختلف البلدان.

يمكن زيادة كفاءة المنظمة من خلال تبسيط الإجراءات واعتماد النظم المعلوماتية بشأنها والتوسّع في تفويض السلطات وتخفيف الرقابة المسبقة. وسيتمّ تفعيل المسألة. كما ستعدّ برامج تدريبية وأخرى لزيادة المعارف. وسيجري تبسيط التركيبة الهرمية مع المحافظة على نفس عدد المدراء العامين المساعدين في مقابل إجراء تخفيض حاد في عدد المدراء.

وبناء على طلب الدول الأعضاء في أكثر من مناسبة، كان لا بد من وضع حدّ لأوجه الخلل المتوارثة في معظم الأحيان من الماضي بالنسبة إلى توزيع موارد البرنامج العادي، وذلك بغية تحسين القدرات التشغيلية للمنظمة ومرونتها. وتحقيقاً لذلك:

- ستخفّض نسبة الموارد الإجمالية من الموظفين في الميزانية من 66 إلى 60 في المائة، مما يعني إلغاء 122 وظيفة دائمة؛
- سيزيد عدد الموظفين الفنيين القطريين بحدود 131 وظيفة للتعويض عن إلغاء 85 وظيفة في الفئة الفنية للموظفين الدوليين؛
- ستخفّض نسبة الوظائف الفنية في المقرّ من 70 إلى 60 في المائة لصالح المكاتب الميدانية؛
- ستزداد نسبة الموارد البشرية الأخرى من غير الموظفين في الميزانية من 17 إلى 21 في المائة، مما يعني مزيداً من المرونة في المنظمة حيث سيكون باستطاعتها الاستعانة بخبراء من الخارج كلما دعت الحاجة؛
- سيصبح معدّل وظائف فئة الخدمات العامة إلى وظائف الفئة الفنية 1.09 علماً أنه يبلغ حالياً 1.25؛

- سترتفع حصّة المصروفات لغير الموارد البشرية من 34 إلى 40 في المائة. فيمكن بالتالي تحسين مستوى توفير الخدمات بفضل إتاحة موارد إضافية للمعدات والسفر والتدخلات.

وسيعاد توزيع الموظفين على ضوء تخفيض عدد الوظائف في إطار الإصلاح بالتشاور مع نقابات الموظفين. وسيكون هذا أسهل إلى حد كبير بعدما جرى تجميد التوظيف اعتباراً من شهر أغسطس/آب 2005 وبالنظر إلى الإحالات على التقاعد المرتقبة. فيبلغ عندها عدد الوظائف الشاغرة 57 ووظيفة مدير و252 ووظيفة في الفئة الفنية و211 ووظيفة في فئة الخدمات العامة.

الاستنتاجات

يعتبر الكثير من الخبراء أنّ الإصلاحات ميزة لا غنى عنها في حياة المؤسسات. لكنّ الأمر قد يستدعي أحياناً تسريع وتيرتها للتكيف بصورة أفضل مع البيئة المتغيرة بسرعة. كما ينبغي أن تتبع حقبات الإصلاح المعمّقة فترات استقرار نسبي للاستفادة إلى أقصى الحدود من الإصلاحات.

وأنا واثق من أنّ اقتراحات الإصلاح المعروضة عليكم هامة للغاية لاستمرارية المنظمة ويجب المبادرة فوراً إلى تنفيذها جميعاً باعتبارها كلاً متكاملًا. كما أتي واثق من أنّ التقييم الخارجي المستقل سيكمل الإصلاحات التي اقترحتها. وستكون لتحليلاته انعكاسات على المديين المتوسط والطويل. وعليه، فإنني سأرحّب بكل رحابة صدر بالنتائج التي سيؤول إليها التقييم.

ولقد أشرت إلى أنّ مقترحات الإصلاح هذه يمكن - لا بل يجب - تطبيقها أيّاً يكن حجم الميزانية الموافق عليها. فالإصلاحات في الفترة 1994-1996 جرت بمعزل عن هذا العامل رغم القيود المفروضة على ميزانية المنظمة آنذاك. غير أنّ الوفود المشاركة اليوم تذكر بلا شك كم أنّ المهمة كانت شاقة وكم أنّ تحقيق الأهداف ضمن المهل المرجوة كان صعباً.

ومما لا شك فيه أنّه في حال وافق الأعضاء على هذه الإصلاحات الجديدة، سوف يؤثر قرار المؤتمر بشأن الميزانية على وتيرة الإصلاح وكفاءته. لذا فإنني أناشدكم بما تتمتعون به من حكمة أن تتيحوا للمنظمة الموارد التي تحتاج إليها للاستجابة لتطلعاتكم على أكمل وجه وللمساهمة فعلياً في تحقيق هدف الحد من الجوع والفقر.

وأذكر في هذا الخصوص بأنّه طبقاً لإعلان روما الصادر عام 1996، سوف يعقد منتدى خاص في سبتمبر/أيلول المقبل في إطار الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي للنظر في ما أحرز من تقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وكلكم يعلم أنّ ما تحقق من تقدّم غير مرضٍ على الإطلاق. فلا يزال خمسة ملايين طفل يقضون

كل عام لأسباب مرتبطة بنقص التغذية. لقد آن الأوان إذاً لوضع حد لهذه المأساة التي تترتب عنها خسائر في الإنتاجية وفي العائدات تقدّر بمليارات الدولارات في البلدان النامية. والمنظمة قادرة - لا بل ملزمة - بالمساهمة في هذه الجهود.